



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تقييم حالة | 29 نيسان/ أبريل، 2020

كيف عصفت جائحة كورونا بأسعار النفط؟ التداعيات على الدول العربية والاقتصاد العالمي

وحدة الدراسات السياسية

كيف عصفت جائحة كورونا بأسعار النفط؟ التداعيات على الدول العربية والاقتصاد العالمي

سلسلة: تقييم حالة

29 نيسان/ أبريل، 2020

وحدة الدراسات السياسية

هي الوحدة المكلفة في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بدراسة القضايا الراهنة في المنطقة العربية وتحليلها. تقوم الوحدة بإصدار منشورات تلتزم معايير علمية رصينة ضمن أربع سلاسل هي: تقدير موقف، وتحليل سياسات، وتقييم حالة، وتقارير. تهدف الوحدة إلى إنجاز تحليلات تلبي حاجة القراء من أكاديميين، وصنّاع قرار، ومن الجمهور العام في البلاد العربية وغيرها. يساهم في رفد الإنتاج العلمي لهذه الوحدة باحثون متخصصون من داخل المركز العربي وخارجه، وفقاً للقضية المطروحة للنقاش.

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2020

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الضعائن، قطر

هاتف: + 974 40354111

www.dohainstitute.org

المحتويات

1	مقدمة
1	تدخل أميركي
2	انهيار الأسعار
4	أزمة التخزين
4	التداعيات على اقتصادات الدول العربية
6	التداعيات على اقتصادات العالم
8	خاتمة

مقدمة

أعلنت منظمة الصحة العالمية في 30 كانون الثاني/ يناير 2020 رسمياً عن تفشي فيروس كورونا المستجد، وأقرت أنه وباء خطير في 11 آذار/ مارس 2020، علماً أن هذا الوباء بدأ في الانتشار في الصين منذ كانون الأول/ ديسمبر 2019، وتحديداً في مدينة ووهان.

وباشرت الحكومة الصينية باتخاذ خطوات صارمة لاحتواء الوباء ومنع انتشاره، كإغلاق المدن والمنشآت والمصانع ومنع حركة السير وغيرها من الإجراءات. ونتيجة لذلك، توقّع خبراء تراجع استهلاك النفط بواقع 25 في المئة⁽¹⁾. ونظرت أسواق النفط إلى تراجع الطلب الصيني باعتباره تحديراً، وأن ذلك بداية مرحلة جديدة من ازدياد التخمّة في السوق وتراجع الأسعار. وقد دفع هذا التطور السعودي، القائد الفعلي لمنظمة الدول المصدّرة للنفط «أوبك»، إلى الدعوة إلى عقد اجتماع يشمل أعضاء منظمة أوبك وروسيا ودولاً أخرى منتجة للنفط، في فيينا في 5 و6 آذار/ مارس 2020، للتباحث حول تخفيضات إضافية لإيقاف انحدار الأسعار. ولكن الاجتماع فشل في التوصل إلى اتفاق بشأن زيادة تخفيضات إنتاج النفط، ما أدى إلى هبوط حاد في أسعار النفط مسجلاً أسوأ أداء منذ عام 1991.

وقد رفضت موسكو مقترحاً بزيادة تخفيضات الإنتاج عن مستواها الحالي بواقع 1.5 مليون برميل يومياً حتى نهاية عام 2020، كما رفضت الرياض تمديد اتفاق خفض الإنتاج بالشروط الحالية مدة 3 أشهر أخرى⁽²⁾. وقد بدأت السعودية بعرض تخفيضات في أسعار نفطها لشهر نيسان/ أبريل، كما تحدّثت تقارير إعلامية⁽³⁾ عن عزم المملكة زيادة إنتاجها من النفط الخام إلى أكثر من 12 مليون برميل يومياً لإغراق السوق، ما ساهم في الهبوط الحاد في أسعار النفط الخام. ويكمن موقف روسيا الراض للتخفيض في أنها لا تريد أن تفقد حصتها في السوق، الأمر الذي أدخلنا مرحلة ما يسمى «حرب الحصص والأسعار» بين روسيا والسعودية⁽⁴⁾.

وقد حذرت وكالة الطاقة الدولية من أن الطلب العالمي سيتهاوى بنسبة 30 في المئة خلال عام 2020⁽⁵⁾، تحت وطأة وباء كورونا الذي أدى إلى إغلاق المرافق الاقتصادية في معظم دول العالم وشلّ حركة السفر والمواصلات وقطاعات السياحة والترفيه وغيرها. ونجم عن ذلك أن السوق النفطية بدأت تعاني فائضاً أو تخمّةً تبلغ 25 مليون برميل يومياً⁽⁶⁾.

تدخل أميركي

تسبّب هذا الوضع في خسائر كبيرة وإفلاس لشركات الزيت الصخري الأميركي في ولايات تكساس وداكوتا الشمالية وأوكلاهوما، على نحو أجبر الرئيس الأميركي دونالد ترامب على التدخل لدى روسيا والسعودية. وتم الاتفاق على تقليص الإنتاج بمقدار 9.7 ملايين برميل يومياً (أي بنحو 10 في المئة من المعروض العالمي) في أيار/ مايو وحزيران/ يونيو 2020، وذلك بعد محادثات مطولة شملت أوبك وروسيا ومنتجين آخرين، وبمباركة

1 Sun Yu in Shanghai, Anjli Raval & David Sheppard, "China Energy Executives Braced for 25% Fall in Domestic Oil Demand," *Financial Times*, 5/2/2020, accessed on 26/4/2020, at: <https://on.ft.com/2KzPNrJ>

2 "وزير الطاقة الروسي: أبناء حول السعودية وراء حالة الذعر في سوق النفط، روسيا اليوم، 2020/3/10، شوهد في 2020/4/26، في: <https://bit.ly/2KyCJTo>

3 "أرامكو السعودية تخفض سعر بيع الخام لأبريل"، رويترز، 2020/3/8، شوهد في 2020/4/26، في: <https://bit.ly/3aD5xF1>

4 Javier Blas, Salma El Wardany & Grant Smith, "Saudi Arabia and Russia End their Oil-price War with Output Cut Agreement," *World Oil*, 4/9/2020, accessed on 26/4/2020, at: <https://bit.ly/2S8Q4Gp>

5 "Global Oil Demand to Decline in 2020 as Coronavirus Weighs Heavily on Markets," *International Energy Agency*, 9/3/2020, accessed on 26/4/2020, at: <https://bit.ly/3aGeQEd>; Alex Kimani, "U.S. Oil Storage to Hit its Limit By Mid-May," *Oil Price*, 12/4/2020, accessed on 26/4/2020, at: <https://bit.ly/2zxeldm>

6 Stanley Reed, "OPEC and Russia Agree to Cut Oil Production," *The New York Times*, 9/4/2020, accessed on 27/4/2020, at: <https://nyti.ms/2VExBDB>

مجموعة العشرين⁽⁷⁾. ويعتبر هذا التخفيض الأكبر في التاريخ. لذا، عبر ترامب عن سعادته بهذا الاتفاق في تغريدة على «تويتر» قائلاً «إنه اتفاق عظيم للجميع»⁽⁸⁾.

اعتبر ترامب أن اتفاق التخفيض نجاح دبلوماسي كبير لجهوده الشخصية، إلا أن الأسواق استقبلت هذا القرار ببرودة، لأنه حتى بعد هذا التخفيض سيبقى الفائض في السوق في حدود 20 مليون برميل يوميًا. إضافة إلى أن التخفيض لم يكن فورياً وعميقاً، بل سيبدأ في أوائل أيار/ مايو وسيكون ساري المفعول شهرين فقط.

يعدّ طلب ترامب مساعدة أوبك في خفض الإنتاج تغييراً مهماً في السياسة الأميركية التي طالما حاربت أوبك واعتبرتها كتلة احتكارية تعمل ضد المصلحة الأميركية. وقد مارست واشنطن الضغوط على المنظمة عقوداً من الزمن كي ترفع الإنتاج لخفض الأسعار في السوق الأميركية، لتخفيف العبء المالي على الناخب الأميركي. لكن ترامب ولأسباب انتخابية، طلب من أوبك عكس ذلك تماماً، أي تخفيض الإنتاج لرفع الأسعار وإنقاذ شركات الزيت الصخري الأميركي.

تقوض تدخلات ترامب مشروع قانون «نوبك» NOPEC (لا لأوبك الاحتكارية)، الذي يسمح بمقاضاة منتجي أوبك ومن بينهم السعودية، بذريعة التواطؤ والاحتكار. وقد طرح الكونغرس هذا القانون عدة مرات من دون أن ينجح في اعتماده. وسيجعل ذلك تقييد إنتاج النفط أو الغاز أو تحديد أسعارهما مخالفاً للقانون؛ وسيخلق هذا التناقض إشكالات قانونية جديدة لإدارة ترامب⁽⁹⁾.

من الواضح إذًا أن الإدارة الأميركية تُولي اهتماماً كبيراً لقطاع الإنتاج النفطي الذي يوظف قرابة 1.59 مليون شخص يعملون في قطاعات التنقيب والإنتاج والشحن والتكرير ومحطات بيع المشتقات النفطية، كالبنزين⁽¹⁰⁾. وتطمح الولايات المتحدة إلى أن تصبح لاعباً دولياً مهماً في مجال الطاقة وتحقيق الاكتفاء الذاتي والاستغناء عن نفط الشرق الأوسط؛ لذا ستفعل كل ما بوسعها لحماية هذا القطاع من تهادي الأسعار.

انهيار الأسعار

يعدّ يوم الإثنين 20 نيسان/ أبريل 2020 «يوماً أسوداً» في تاريخ صناعة النفط؛ إذ انهارت أسعار النفط الأميركي القياسي، المعروف بخام غرب تكساس الوسيط، بنسبة 300 في المئة، خلال تداولات ذلك اليوم، وسجلت ناقص 37 دولاراً للبرميل عند التسوية⁽¹¹⁾. وقد هزّ هذا الانهيار الأسواق العالمية، وكان له أثر سيكولوجي عميق امتد من تكساس الأميركية، مروراً ببحر الشمال الأوروبي والخليج العربي وشرقاً إلى اليابان. ومع تقلص القدرة التخزينية الأميركية وتكلفتها الباهظة، يكون أرخص للمنتج أن يتخلص من إنتاجه مجاناً أو يقدم إجراءات مالية لزيائته لكي يقبلوا أخذ النفط ويتحملوا تكاليف الشحن والتخزين. وهذا ما حدث لعقود تسليم أيار/ مايو، حيث هرع أصحابها لإعادة بيعها والتخلص منها بأدنى الأسعار لكي يتفادوا تكاليف الشحن والتخزين. وقد وصفت وكالة **بلومبيرغ** تهادي الأسعار باعتباره «أسوأ أزمة في سوق النفط منذ زمن طويل»، مشيرة إلى أن هذه الأزمة انتهت بانخفاض الأسعار إلى ما دون الصفر؛ «كانت صدمة هائلة للأسواق وعصية على التحليل المنطقي»⁽¹²⁾.

7 "بعد تدخل ترامب.. تحالف 'أوبك' بلس' يعلن أكبر خفض لإنتاج النفط في التاريخ"، الجزيرة نت، 2020/4/12، شوهد في 2020/4/27، في: <https://bit.ly/2YapMY6>

8 Donald Trump, Twitter, 12/4/2020, accessed on 26/4/2020, at: <https://bit.ly/3cM6nki>

9 Eli Okun, "A Threat in Trump's Back Pocket: Shaking up the Global Oil Industry," *Politico*, 22/4/2020, accessed on 27/4/2020, at: <https://politi.co/2SqZUUn>

10 "Total Oil, Gas, and Petrochemical Employment in the United States in 2015, by Occupation," Statista, 2016, accessed on 26/4/2020, at: <https://bit.ly/2KwF55k>

11 "أسعار النفط الأميركي تنهار، وتغلق سلبية للمرة الأولى في التاريخ"، رويترز، 2020/4/20، شوهد في 2020/4/26، في: <https://bit.ly/2KN1c7X>

12 Javier Blas & Will Kennedy, "Oil Spirals Below Zero in 'Devastating Day' for Global Industry," *BNN Bloomberg*, 21/4/2020, accessed on 26/4/2020, at: <https://bit.ly/2yQyPmx>

تقدّر قيمة الصناعة النفطية على المستوى العالمي بحدود 3.3 تريليونات دولار لعام 2019، ولكن إذا أضفنا إليها تكلفة أعمال التنقيب والاكشافات والإنتاج والخدمات التقنية المساعدة والموجودات وبنيتها التحتية ستبلغ أضعاف هذا الرقم. وبهذا، تعدّ صناعة النفط من أهمّ النشاطات الصناعية في العالم وأكبرها، وتؤدي دوراً محورياً في تشغيل الصناعات الأخرى وتوليد الطاقة الكهربائية، وتحريك وسائل النقل بشتى أنواعها جواً وبراً وبحراً.

تأخذ التعاملات التجارية وتداول أسهمها في أسواق البورصة حيزاً كبيراً في البورصات وأسواق المال. وبما أن سلعة النفط مقومة بالدولار، وتقلبات أسعارها لها تداعيات تشمل المصارف ومؤسسات التمويل ومؤشرات الأسهم والسيولة النقدية لدى البنوك، فإن أي انهيار في أسعار النفط قد يعصف بميزانيات الدول المنتجة، وقد يؤدي إلى إفلاس العديد من شركات الطاقة، ولا سيما الصغيرة منها كما يحدث الآن في حوض بيرميان في تكساس وحقول باكين في داكوتا الشمالية.

ورغم انهيار أسعار عقود أيار/ مايو لخام غرب تكساس الوسيط، تبقى العقود الأخرى أيضاً معرضة للانهيار؛ ذلك أن المنافسة على الحصة التي أدت إلى اندلاع الحرب النفطية بين روسيا والسعودية، والتي أدت إلى إغراق السوق بالنفط ولا سيما بعد انتهاء اتفاق التخفيض السابق أواخر آذار/ مارس، تركت ثغرة 30 يوماً، أي شهر نيسان/ أبريل، من دون أي اتفاق أو التزام بتخفيض الإنتاج.

ومع تقلص الطلب بسبب انتشار وباء فيروس كورونا المستجد الذي جلب ركوداً اقتصادياً عالمياً، تهاوى الطلب على النفط وانهارت الأسعار. ولا تزال الأسواق تواجه فائضاً يزيد على 4 إلى 10 ملايين برميل يومياً في الفترة شباط/ فبراير - أيار/ مايو 2020، وهو ما يعادل 4 - 10 في المئة من الطلب العالمي⁽¹³⁾ حتى بعد تخفيضات منظمة أوبك وشركائها.

وستبقى الأسعار منخفضة، على المدى القصير، حتى إن خام برنت القياسي ذا الميزات العالية لم يستطع تجنّب الأزمة، حيث انخفض بنسبة 35 في المئة في الفترة 20 نيسان/ أبريل - 23 نيسان/ أبريل 2020. ومن النتائج المحتملة أيضاً تراجع الإنتاج الأميركي؛ حيث أشار مصرف غولدمان ساكس الاستثماري والاستشاري إلى أن قطاع النفط الأميركي سيفقد عدة ملايين برميل من الإنتاج اليومي⁽¹⁴⁾؛ على نحو أحدث أزمة جديدة للرئيس ترامب الذي يحاول تدارك الوضع بخطوات للإنقاذ، منها توقيف الاستيراد من السعودية بالكامل، وشراء 75 مليون برميل من السوق الأميركية لتعزيز المخزون الاستراتيجي الذي يحتوي على 650 مليون برميل وبقي فيه متسعٌ لمئة مليون برميل إضافية⁽¹⁵⁾. ويدرس المنتجون في ولاية تكساس تخفيض الإنتاج بواقع 20 في المئة. وتمارس لوبيات تمثل قطاعات الغاز والنفط، ضغوطاً على الاحتياطي الفدرالي (البنك المركزي) لإطلاق 600 مليار دولار من القروض السهلة لشركات الطاقة. وتدرس وزارة الخزانة تقديم ضمانات للقروض، والديون التي ترزح تحتها شركات إنتاج الزيت الصخري أيضاً، ولكن حتى لو تم تنفيذ هذه الخطوات يبقى السؤال: هل ستكفي لإنقاذ قطاع الزيت الصخري الأميركي من الانهيار؟

13 Bozorgmehr Sharafedin & Shadia Nasralla, "Oil Industry may Fill Global Storage in Months as Record Glut Builds," *Reuters*, 18/3/2020, accessed on 27/4/2020, at: <https://reut.rs/3aMNLpw>

14 "Coronavirus Crisis a 'Game Changer' for Oil Sector: Goldman Sachs," *Reuters*, 30/3/2020, accessed on 26/4/2020, at: <https://reut.rs/3c07Qqd>

15 Justin Sink & Josh Wingrove, "Trump Says He'll Add to Oil Reserve and Eyes Saudi Shipments," *Bloomberg*, 21/4/2020, accessed on 26/4/2020, at: <https://bloom.bg/2y3Gyxt>

أزمة التخزين

يتركز الاهتمام في القطاع النفطي عادة على الأسعار واستقرار السوق، من دون الانتباه إلى مسألة تخزين النفط. وإذا أخذنا في الاعتبار أن منتجي النفط لا يمتلكون قدرة تخزينية كافية لاستيعاب نفطهم الفائض عن الحاجة، فإن هذا يدفعهم إلى بيعه بأي سعر في ما يسمى التعاملات الفورية والسعر الفوري Spot Prices، حتى لو كان سعر البرميل يرتبط بالأسعار العالمية التي قد تكون 20 أو 30 دولاراً للبرميل، فإن الأسعار الفورية قد تكون 10 دولارات أو 5 أو حتى أقل، والسبب أن تكلفة التخزين أعلى من سعر سلعة النفط. وتقول تقارير مخصصة إن منتجين مثل السعودية يستأجرون ناقلات نفط عملاقة لاستعمالها مخازن عائمة مؤقتة وبتكلفة كبيرة، قد تصل إلى 100 ألف دولار يومياً⁽¹⁶⁾.

وكانت الولايات المتحدة بدأت في بناء المخزون النفطي الاستراتيجي Strategic Petroleum Reserve, SPR عام 1975، بعد أن انقطعت الإمدادات خلال الفترة 1973 - 1974 أثناء حظر تصدير النفط العربي إلى الدول المؤيدة لإسرائيل. ويتم تخزينه في كهوف تحت الأرض في ولايتي لوزيانا وتكساس، وتقدر السعة التخزينية بنحو 750 مليون برميل من النفط⁽¹⁷⁾. وتحتوي هذه الكهوف حالياً نحو 640 مليون برميل بحسب تقديرات دائرة معلومات الطاقة الأميركية⁽¹⁸⁾؛ أي إن هناك متسعاً لـ 100 مليون برميل إضافية. ويوجد معظم المخزونات التجارية الأميركية في مدينة كوشينغ بولاية أوكلاهوما التي تحتوي على 80 مليون برميل مع قدرة تخزينية لا تزيد على 100 مليون برميل⁽¹⁹⁾.

التداعيات على اقتصادات الدول العربية

قبل أزمة جائحة كورونا وانحيار أسعار النفط، كانت دول الشرق الأوسط تعاني تباطؤاً في نموها الاقتصادي بسبب تراجع أسعار النفط إلى مستويات أقل بكثير من السعر المفضل لتغطية النفقات وتحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات. فمثلاً، كانت الجزائر تحتاج إلى 109 دولارات للبرميل، والسعودية إلى 83 دولاراً للبرميل. أما مع سعر 20 إلى 30 دولاراً للبرميل، فإن الفجوة باتت أكبر. ويعني كل ذلك أن أعضاء منظمة أوبك يجدون أنفسهم مجبرين على الاقتراض أو استنزاف الاحتياطات المالية. وستواجه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أيضاً، عجزاً قيمته 140 مليار دولار إذا بقي سعر البرميل في حدود 30 دولاراً، وهذا يتطلب تخفيضات كبيرة في الإنفاق العام واللجوء إلى الاقتراض.

جاءت أزمة انهيار أسعار النفط وجائحة كورونا في الوقت الخطأ لدول الخليج العربية التي كانت تأمل أن تعود اقتصاداتها إلى النمو بعد أزمة انهيار أسعار النفط عام 2014. وفي حين أن الدول الغنية منها، مثل الكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة، لديها احتياطات مالية ضخمة، تبقى البحرين في موقف ضعيف، وتواجه سلطنة عمان عجزاً كبيراً في الميزانية يبلغ 22 في المئة من إجمالي الناتج القومي إذا كان معدل سعر البرميل 30 دولاراً.

وستكون دول غنية مثل السعودية والإمارات وقطر التي لديها صناديق ثروة سيادية كبيرة واستثمارات ضخمة في أنحاء العالم، مضطرة إلى تقليص الإنفاق؛ فالسعودية، مثلاً، وهي أكبر مصدر نفطي في العالم، أعلنت

16 Jonathan Saul, Devika Krishna Kumar & Olga Yagova, "Saudi Arabia may Re-route Tankers if U.S. Imposes Crude Import Ban, Sources Say," *Reuters*, 22/4/2020, accessed on 27/4/2020, at: <https://reut.rs/2VD1h4a>

17 "DOE/EIS-0075: Strategic Petroleum Reserve Phase III Development; Texoma and Seaway Group Salt Domes (West Hackberry and Bryan Mound Expansion, Big Hill Development) Cameron Parish, Louisiana, and Brazoria and Jefferson Counties, Texas," Office of NEPA Policy And Compliance, accessed on 26/4/2020, at: <https://bit.ly/3aGrD9N>

18 "Saudi Oil Attacks: Why does the US Hide Oil Underground?" *BBC*, accessed on 26/4/2020, at: <https://bbc.in/2VCaDNE>

19 Gregory Meyer, "Oil World Zeroes in on Cushing, Oklahoma," *Financial Times*, 24/4/2020, accessed on 27/4/2020, at: <https://on.ft.com/2W0NinB>; Laila Kearney & Devika Krishna Kumar, "No Vacancy: Main U.S. Oil Storage in Cushing is all Booked," *Reuters*, 21/4/2020, accessed on 27/4/2020, at: <https://reut.rs/3aG5Sqr>

أنها ستقلل الإنفاق العام بنسبة 5 في المئة، وسترفع سقف المديونية من 30 في المئة إلى 50 في المئة من إجمالي الناتج المحلي⁽²⁰⁾. وصدرت تعليمات للدوائر الحكومية بتقليل الإنفاق بواقع 20 في المئة، وهذا سيجبر الحكومة على إيقاف مشاريع أو تعليقها، وسيؤثر ذلك سلباً أيضاً في مشاريع ولي العهد محمد بن سلمان الضخمة التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط⁽²¹⁾.

وفي هذا السياق، أشارت وكالة **بلومبيرغ** إلى صعوبات تواجهها السعودية في تمويل المشاريع والاستثمارات؛ ذلك أن 60 في المئة من الإيرادات لهذا العام كان يُفترض أن تأتي من النفط. وتتوقع **بلومبيرغ** أن ينكمش الاقتصاد السعودي بنسبة تزيد على 3 في المئة. ومن الجدير بالذكر أن السعر المثالي لبرميل النفط السعودي، قبل عامين، كان نحو 83 دولاراً للبرميل لتغطية الميزانية⁽²²⁾، وقد تستطيع السعودية التعايش مع سعر 50 إلى 60 دولاراً، لكنها ستواجه صعوبة في تنفيذ برامجها الحكومية بسعر أقل من 30 دولاراً، فضلاً عن تعليق المشاريع، اتبعت الحكومة في عامي 2018 و2019 سياسات تقشفية وفرضت ضرائب ورسومًا. ولا يزال الاقتصاد السعودي يعتمد على النفط بواقع 70 في المئة من الإيرادات.

وفي السياق ذاته، ستضطر الحكومة الكويتية إلى تخفيض ميزانية العام المالي 2020 / 2021 بقيمة 13 مليار دولار، بسبب تفاقم عجز الميزانية، وطلبت من الوزارات تزويدها بقائمة المشروعات التي يمكن تأجيل تنفيذها، مع الإبقاء على سير العمل في المشروعات الجاري تنفيذها⁽²³⁾. وتقول تقديرات إن عجز ميزانية الدولة لعام 2020 / 2021 سيبلغ 29 مليار دولار على أساس سعر 55 دولاراً للبرميل. ولكن بسبب تهوي أسعار النفط، قد يتضاعف هذا العجز إلى 55 - 60 مليار دولار.

وفي وقت سابق، خفّضت «ستاندرد آند بورز» التصنيف الائتماني السيادي للكويت من المرتبة AA إلى المرتبة AA- مع نظرة مستقبلية مستقرة للتصنيف⁽²⁴⁾. وتتوقع الوكالة أن يكون للانخفاض الحاد في أسعار النفط آثاراً اقتصادية ومالية سلبية في الكويت خلال عامي 2020 و2021، وذلك نظراً إلى اعتمادها الكبير على صادرات النفط والغاز.

كما أن اقتصاد دولة الإمارات تلقى ضربة موجعة وتكبّد خسائر فادحة نتيجة تفشي فيروس كورونا المستجد بسبب إغلاق مرافق السياحة، ولا سيما في دبي التي تمثل جزءاً كبيراً من إيرادات الدولة، فضلاً عن تراجع الإيرادات النفطية لإمارة أبوظبي، كما تراجعت مداخيل الخدمات اللوجستية وتجارة التجزئة والعقارات، إضافة إلى فقدان عشرات الآلاف من الوظائف في آذار/ مارس 2020⁽²⁵⁾. وتشير تقديرات إلى أن خسائر الاقتصاد الإماراتي ربما تزيد على 50 مليار دولار منذ بدء جائحة كورونا.

أما قطر فقد تأثرت بتداعيات تهوي أسعار النفط ولكن بدرجة أقل، وخاصة أنها تعتمد على إيرادات الغاز الطبيعي المسال بالدرجة الأولى الذي زاد سعره عقب تهوي النفط الأميركي، حيث قفزت العقود الآجلة الأميركية للغاز نحو 10 في المئة يوم الإثنين 20 نيسان/ أبريل 2020، مسجلة أعلى مستوى لها في ستة أسابيع⁽²⁶⁾.

20 Vivian Nereim, Matthew Martin & Reema Al Othman, "Saudi Response to Fiscal Shock Centers on Record Debt Plan," *Bloomberg Quint*, 23/4/2020, accessed on 26/4/2020, at: <https://bit.ly/2VEo3bR>

21 مروة رشاد وسعيد أرهر وستيفن كالين، "مصادر: السعودية طلبت من الإدارات الحكومية خفض ميزانياتها"، *رويترز*، 2020/3/11، شوهد في 2020/4/27، في: <https://bit.ly/3aHXyqn>

22 Vivian Nereim & Verity Ratcliffe, "'This Has Changed Everything': Saudi Economy Shaken by Oil Crash," *Bloomberg*, 21/4/2020, accessed on 26/4/2020, at: <https://bloom.bg/3bD5m84>

23 أحمد الزعبي، "تهوي النفط يزلزل الخليج: عجز الموازنات يتفاقم لمستويات قياسية... وتقليص حاد بالإنفاق"، *العربي الجديد*، 2020/4/22، شوهد في 2020/4/26، في: <https://bit.ly/2KDmfJM>

24 "ستاندرد آند بورز" تخفّض تصنيف الكويت، "جريدة القبس الإلكتروني"، 2020/3/27، شوهد في: 2020/4/26، في: <https://bit.ly/2VEpvej>

25 Simeon Kerr & Andrew England, "Gulf Economies Rocked by Coronavirus and Oil Price War," *Financial Times*, 24/3/2020, accessed on 27/4/2020, at: <https://on.ft.com/2KyDNqC>

26 "العقود الأمريكية للغاز الطبيعي تقفز 10% بفعل القلق من هبوط الانتاج"، *رويترز*، 2020/4/20، شوهد في 2020/4/26، في: <https://bit.ly/3aAbkKz>

واضطرت سلطنة عُمان مؤخرًا إلى تخفيض ميزانيتها بقيمة 1.3 مليار دولار بسبب إجراءات مكافحة انتشار فيروس كورونا وتخفيف التأثيرات السلبية في الاقتصاد العُماني، وطلبت وزارة المالية من الدوائر الحكومية وأجهزة الدولة تخفيض الإنفاق بنسبة 10 في المئة مبدئيًا⁽²⁷⁾.

أما البحرين، فقد اقترضت مليار دولار، لتسديد سندات مستحقة أواخر آذار/ مارس 2020، وتم إلغاء إصدار سندات مالية جديدة في هذه المرحلة الصعبة. وكما حدث في سلطنة عُمان، تسعى الحكومة البحرينية لتخفيض النفقات، ولكن بنسبة 30 في المئة⁽²⁸⁾.

أما العراق، ورغم كونه أكبر ثاني منتج للنفط في منظمة أوبك، فإنه يواجه تحديات بالغة الخطورة، نتيجة انخفاض أسعار النفط، على الأمن الغذائي للبلاد وكتلة الرواتب وجهود مكافحة وباء كورونا⁽²⁹⁾؛ فمن جهة، يعتمد العراق اعتمادًا شبه كلي على النفط، ومن جهة أخرى يعاني أزمة سياسية حادة بسبب وجوده في قلب الصراع بين إيران والولايات المتحدة. وقد أبدى صندوق النقد الدولي استعداداه لتقديم المساعدة والتعاون مع العراق، من أجل وضع خطة مالية وترتيب أولويات الإنفاق العام.

وفي الجزائر، تمثل عائدات النفط 93 في المئة من مداخيل العملة الصعبة أو النقد الأجنبي⁽³⁰⁾. وبعد أزمة انهيار أسعار النفط، تراجعت مداخيل الجزائر من النقد الأجنبي من 60 مليار دولار نهاية عام 2014، إلى 32 مليار دولار خلال 11 شهرًا من عام 2019، وفق بيانات رسمية لإدارة الجمارك. وشهدت احتياطات الجزائر من النقد الأجنبي نزيفًا حادًا منذ عام 2014، فبعد أن تخطت 194 مليار دولار عام 2013، فإن الحكومة تتوقع وصولها إلى 52 مليار دولار نهاية عام 2020. كما تبحث الحكومة تأجيل المشاريع التي تمولها الدولة. ولكن يجب الإشارة إلى نقطة مهمة وهي أن تأثير انخفاض أسعار النفط في الجزائر لم يكن شديدًا كما كان في بعض البلدان الأخرى؛ والسبب أن القطاع الزراعي يوفر 80 في المئة من احتياجات البلاد، وهذا يساعد في تقليل فاتورة الاستيراد من الخارج⁽³¹⁾.

التداعيات على اقتصادات العالم

تلقى الاقتصاد العالمي ضربة كبيرة بسبب الإجراءات الاحترازية القاسية لمنع انتشار فيروس كورونا؛ حيث تم إغلاق قطاعات صناعية وسياحية وتجارية، وتم تعطيل شبكات الإمدادات اللوجستية والسفر والحركة وشلّ الحركة الاقتصادية. ويرى اقتصاديون أن الاقتصاد العالمي قد يكون أمام أكبر انكماش اقتصادي منذ ثلاثينيات القرن الماضي. وقد ساهمت المخاوف من ركود اقتصادي في نشر حالة الهلع في أسواق النفط العالمية. وفي قطاع السفر، انخفض السفر بالطائرات 95 في المئة⁽³²⁾، وتكبدت شركات الطيران والخدمات المتعلقة بالمطارات نحو 314 مليار دولار، وبلغت خسارة خطوط الطيران في الشرق الأوسط 24 مليار دولار⁽³³⁾.

27 "سلطنة عمان.. خفض في ميزانية الدولة بـ 500 مليون ريال"، العربية نت، 2020/4/19، شوهد في 2020/4/27، في: <https://bit.ly/2W5i4vT>

28 "البحرين تخفض إنفاق الهيئات الحكومية 30% وسط تفشي كورونا"، سي إن بي سي عربية، 2020/4/20، شوهد في 2020/4/27، في: <https://bit.ly/2VDDC3E>

29 "أول تحرك من العراق على وقع انهيار أسعار النفط"، الترا عراق، 2020/4/21، شوهد في 2020/4/27، في: <https://bit.ly/2ztLqwl>

30 حمزة كحال، "الجزائر ضحية 'حرب الأسعار النفطية' بين السعودية وروسيا"، العربي الجديد، 2020/3/10، شوهد في 2020/4/27، في: <https://bit.ly/2KzpwKc>

31 Souhail Karam & Abeer Abu Omar, "Economic Reckoning Is Coming for Algeria," *Bloomberg*, 20/4/2020, accessed on 27/4/2020, at: <https://bloom.bg/3eVW6nF>

32 Simon Read, "Coronavirus: Why are Planes still Flying?" *BBC*, 30/3/2020, accessed on 27/4/2020, at: <https://bbc.in/2W22Ml3>

33 "شركات الطيران في الشرق الأوسط قد تخسر 24 مليار دولار بسبب كورونا"، سي إن إن بالعربية، 2020/4/23، شوهد في 2020/4/26، في: <https://cnn.it/2Kx8gFw>

وحتى قبل انهيار أسعار النفط، كانت شركات الطاقة قد بدأت تقلص نشاطاتها في التنقيب والاكشاف والاستثمار في مشاريع جديدة بسبب فيروس كورونا. وبعد هبوط خام برنت القياسي إلى أقل من 20 دولاراً يوم الثلاثاء 21 نيسان/ أبريل، تحركت حكومات البلدان المنتجة للنفط لإعادة النظر في حساباتها وميزانياتها لعام 2020 / 2021.

وقد كان للضربة المزدوجة من وباء كورونا وانهيار أسعار النفط تأثيراً مدمراً في اقتصادات العالم. فالصين تواجه أسوأ ركود اقتصادي منذ ستينيات القرن الماضي بسبب وباء كورونا وإجراءات منع انتشاره. وقد خسر الاقتصاد الصيني 10 في المئة من إجمالي الناتج المحلي. وفي السنوات العشر الأخيرة بلغت مديونية الصين 40 تريليون دولار⁽³⁴⁾.

أما في الولايات المتحدة، فيهدد وباء كورونا وانهيار أسعار النفط القطاعات الزراعية والصناعية والنفطية. وقد أخذت عدة إجراءات في سبيل تخفيف ذلك، مثل توفير السيولة للشركات، حيث ضخ الاحتياطي الفدرالي 4 تريليونات دولار في الاقتصاد لتمويل مشاريع بنية تحتية و ضمانات للقروض ومساعدة العاطلين عن العمل الذين بلغ عددهم بحسب آخر الإحصاءات 26.5 مليوناً، كما خفّض الاحتياطي الفدرالي أسعار الفائدة إلى مستويات تقترب من الصفر. وترى بعض التقديرات أن الاقتصاد الأميركي سيتقلص بنسبة 5.5 في المئة⁽³⁵⁾. علماً أن النفط يمثل نحو 10 في المئة من إجمالي الناتج المحلي⁽³⁶⁾.

وفي المملكة المتحدة، ارتفع معدل البطالة إلى 4 في المئة حتى شباط/ فبراير 2020، وارتفع عدد العاطلين عن العمل بنحو 58 ألفاً، أي إلى 1.36 مليون، وهذا الرقم مرشح للارتفاع⁽³⁷⁾. ومن المتوقع أن تصل المديونية إلى 279 مليار جنيه إسترليني، أي 350 مليار دولار. وسيفقد الاقتصاد البريطاني 25 في المئة من حجمه عام 2020 / 2021. ويجب الإشارة إلى أن هذه الأرقام هي تقديرات مؤسسات ومصارف استثمارية، وهي مؤشرات تخمينية⁽³⁸⁾.

وقد حذرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD من أن الاقتصاد العالمي قد يتلقى أكبر صدمة منذ أحداث 11 سبتمبر 2001، والأضرار الناتجة أسوأ بكثير من أزمة عام 2008 / 2009⁽³⁹⁾.

على سبيل المثال، وضعت روسيا موازنتها على أساس سعر نفطي في حدود 42 دولاراً للبرميل، وعلى هذا الأساس كان صندوق الثروة السيادي البالغ حجمه نحو 157 مليار دولار يكفي لسد العجز مدة ثماني سنوات⁽⁴⁰⁾. ولكن في ضوء التطورات الأخيرة سيكفي هذا الصندوق مدة أربع سنوات فقط. وإذا علمنا أن ميزانية روسيا تعتمد على النفط والغاز بنسبة 40 في المئة من إيرادات الدولة، فقد قدّر مسؤولون روس أن العجز في الموازنة سيكون 40 مليار دولار هذا العام على أساس سعر 35 دولاراً للبرميل، فماذا سيحدث إذا بقيت الأسعار في حدود 20 دولاراً أو أقل؟

وفي أفريقيا، وضع انهيار أسعار النفط العديد من منتجي النفط في موقف حرج جداً، من الجزائر مروراً بليبيا وأنغولا. وتعاني نيجيريا، وهي أكبر دولة نفطية أفريقية، مشاكل اقتصادية عميقة حتى قبل انتشار وباء كورونا وقبل انهيار أسعار النفط. وقد خفّضت ميزانيتها وقيمة عملتها، والآن تحاول الحصول على تمويل

34 "China's Debt Tops 300% of GDP, Now 15% of Global Total: IIF," *Reuters*, 18/7/2019, accessed on 26/4/2020, at: <https://reut.rs/2Y6w2QB>

35 "U.S. Economy to Shrink at Fastest Rate Since 1946, Unemployment to Top 15%: Morgan Stanley," *Reuters*, 3/4/2020, accessed on 26/4/2020, at: <https://reut.rs/2xYDen6>

36 "Oil Natural Gas: & Supporting The Economy, Creating Jobs, Driving America Forward," Energy American Petroleum Institute, accessed on 26/4/2020, at: <https://bit.ly/3aE71Pr>

37 "United Kingdom Unemployment Rate," *Trade Economics*, accessed on 27/4/2020, at: <https://bit.ly/2VD38WG>

38 William Schomberg, Andy Bruce, "UK Economy could Shrink by the most in 300 Years in 2020," *Reuters*, 14/4/2020, accessed on 27/4/2020, at: <https://reut.rs/2VDBzWu>

39 Szu Ping Chan, "Global Economy will Suffer for Years to Come, Says OECD," *BBC*, 23/3/2020, accessed on 26/4/2020, at: <https://bbc.in/35dNqo3>

40 "Russia's National Wealth Fund Now has over \$157bn," *Russia Business Today*, 31/3/2020, accessed on 27/4/2020, at: <https://bit.ly/2VJMK6B>

إنقاذ بقيمة 57 مليار دولار. وتعتمد نيجيريا في 50 في المئة من دخلها القومي على النفط الخام. واعترفت وزيرة المالية، زينب أحمد، لصحيفة **فاينانشال تايمز** مؤخرًا أن اقتصاد نيجيريا سيتقلص بنسبة 3.4 في المئة عام 2020 في غياب خطة تحفيزية ضخمة⁽⁴¹⁾.

أما في أميركا اللاتينية التي تعاني دولها ركودًا منذ انهيار أسعار النفط عام 2014، فتواجه فنزويلا خصوصًا، وهي العضو المؤسس في منظمة أوبك وأكبر منتج للنفط في أميركا اللاتينية، انقسامات ونزاعات داخلية وتخضع لعقوبات أميركية. وقد بلغ الإنتاج النفطي في نيسان/ أبريل 2020 نحو 670 ألف برميل يوميًا، علمًا أن الإنتاج اليومي عام 2010 بلغ 3.1 ملايين برميل يوميًا، وتم تصدير 2.4 مليون برميل يوميًا. أما الآن فالصادرات شبه معدومة. واللافت أن ترامب أمر الأسبوع الماضي شركة «شيفرون» الأميركية العاملة في إنتاج النفط، بالانسحاب الكلي من فنزويلا⁽⁴²⁾.

وبالنسبة إلى البرازيل، فهي لاعب فاعل وناشط في مجال النفط، وتعد شركة «بيتروباس» البرازيلية من الشركات العالمية القوية. وكبقية المنتجين، ستفقد البرازيل جزءًا كبيرًا من إيراداتها النفطية. وقد ارتفع الإنتاج البرازيلي من النفط بواقع 20 في المئة خلال عامي 2019 و2020 ليصل إلى 3.16 ملايين برميل يوميًا بحسب موقع «أويل برايس» الأميركي المتخصص برصد أسعار النفط⁽⁴³⁾.

وفي حين تترجح المكسيك تحت مديونية ثقيلة تبلغ 105 مليارات دولار، فقد أغلقت وزارة الطاقة عددًا من الآبار بسبب عدم الجدوى الاقتصادية⁽⁴⁴⁾.

أما الأرجنتين التي تخلفت مرارًا عن تسديد ديونها، فهي مدمنة على الاقتراض وعدم سداد الديون، وتحاول أن ترفع دخلها من إنتاج الزيت الصخري في إقليم باتاغونيا، ولكن من غير المتوقع أن يُقبل المستثمرون على تمويل الإنتاج في ظل الأسعار الحالية المتدنية⁽⁴⁵⁾.

خاتمة

سيبقى النفط مصدرًا رئيسًا للطاقة عدة عقود من الزمن. ولكن من الصعب التنبؤ بمستوى الأسعار في أي فترة زمنية مقبلة. وتأمل الدول المنتجة أن يتجاوز العالم سريعًا وباء كورونا وتعود الحياة إلى طبيعتها وتتحرك عجلة الاقتصاد العالمي والطلب القوي على الطاقة، من نفط وغاز طبيعي. ومع تراجع إنتاج الزيت الصخري وتخفيضات أوبك وشركائها وتحسن المشهد الاقتصادي، سيرتفع الطلب وسترتفع الأسعار. ويعاني الزيت الصخري أزمات تمويل ومشاكل لوجستية لعدم كفاية القدرة التخزينية والبنية التحتية حتى قبل جائحة كورونا. وترجح شركات إنتاج الزيت الصخري الصغيرة تحت أعباء ديون ثقيلة، وخرج العديد منها من الساحة. وقد يتحقق السيناريو الذي يقول إن الأسعار ستعود إلى 80 دولارًا للبرميل وما فوق، بعد القضاء على وباء كورونا ومع انخفاض الإنتاج وارتفاع الطلب واختفاء الفائض من السوق، ولكن ليس في المستقبل المنظور.

41 Neil Munshi & David Pilling, "Nigeria in 'Crisis' as Oil Receipts Plummet," *Financial Times*, 11/4/2020, accessed on 27/4/2020, at: <https://on.ft.com/2VZOWiZ>

42 Matt Egan, "Trump Orders Chevron to Halt Oil Production in Venezuela," *CNN Business*, 22/4/2020, accessed on 27/4/2020, at: <https://cnn.it/2VGCLze>

43 Tsvetana Paraskova, "Brazil's Oil Production Jumps 20% to New Record in January," *Oil Price*, 19/2/2020, accessed on 27/4/2020, at: <https://bit.ly/25d2soN>

44 Amy Stillman, "Mexico to Shut Down Wells a Week After Refusing Deep OPEC+ Cuts," *Bloomberg*, 21/4/2020, accessed on 27/4/2020, at: <https://bloom.bg/3aKJHzj>

45 Kenneth Rapoza, "Face it, Argentina's 'Delay' is Next Step to Insolvency," *Forbes*, 7/4/2020, accessed on 27/4/2020, at: <https://bit.ly/3aMSRvz>